الأمم المتحدة

E/C.2/2008/2/Add.11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 November 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية
الدورة العادية لعام ٢٠٠٨
٢١-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

التقارير الشاملة لأربع سنوات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين العام عملا بقرار المجلس ١٩٩٦/٣١ للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦*

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

١ - أكينا ماما وا أفريكا ٢
٢ - الرابطة الكوبية للأمم المتحدة ٥
٣ - مركز الدفاع عن حقوق الإنسان ٩
٤ - الحركة اليابانية للتصالح ١٣
٥ - المؤتمر العالمي الأوكراني ١٧

* تصدر التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية بدون تحرير رسمي.

211207 211207 07-58413 (A)

١ - أكينا ماما وا أفريكا

(المركز العام؛ ١٩٩٩)

مقدمة

أهداف المنظمة ومقاصدها

أكينا ماما وا أفريكا منظمة غير حكومية إنمائية دولية نسائية توجد مقارها في المملكة المتحدة وأفريقيا، وهي تنسق منتديات التواصل والإعلام والدعوة والتدريب للمرأة الأفريقية، وتعمل على بناء قدراتها القيادية لكي تؤثر على عمليتي صياغة السياسات واتخاذ القرارات على جميع الصعد. وتضطلع المنظمة بجهود التوعية من خلال ما يلي: التصدي للمسائل التي تؤثر على المرأة في المملكة المتحدة وأفريقيا، وبناء القدرات القيادية للمرأة الأفريقية ومنظماتها؛ وتزويد النساء الأفريقيات بحيّز يتبادلن فيه منظوراتهن ويتواصلن ويتشاورن على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي؛ وتسويق مهارات المرأة الأفريقية وخبرتها الغنية وإبداعها وحشد جهود المرأة الأفريقية وتمكينها، سواء في القارة أو في المهجر. وفي عام ١٩٩٧، أسّست المنظمة معهد القيادة للمرأة الأفريقية في إطار إسهامها في عملية ما بعد بيجينغ. وبعد ذلك أصبح المعهد برنامج المنظمة الرئيسي وأتاح لها الفرصة للتركيز على عملية 'الارتقاء بالمستوى' بتأهيل المرأة الأفريقية للمشاركة في مجالات القيادة واتخاذ القرار، وكذلك بتمكينها ليكون لها صوت مسموع في المسائل والمجالات الرئيسية التي تؤثر عليها. والمركز منتدى إقليمي للتواصل والإعلام والتدريب، لا يسعى فقط لتمكين المرأة من عمر ٢٥ إلى ٤٥ سنة من تحقيق التمكين الذاتي، بل وينمّي فيها التفكير النقدي في المسائل الجنسانية والمسائل المتصلة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان، والدعوة والتأثير على السياسات، والتنمية التنظيمية وتنمية الموارد والتخطيط الاستراتيجي.

التغييرات الهامة في المنظمة وعملها

في عام ٢٠٠٣، أجرت المنظمة استعراضا لخطتها الإستراتيجية القائمة آنذاك (١٩٩٨-٢٠٠٣). وقد استرشدت هذه العملية إلى درجة كبيرة بنتائج عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية والخارجية لبرامج المنظمة. وبناء على ذلك، في حين بقيت رؤية المنظمة كما هي، شهدت فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ شروع المنظمة في عملية التغيير التي شملت نقل مقرها الرئيسي من المملكة المتحدة إلى أوغندا وتعديل مركز مكتبها في المملكة المتحدة، مما كان له أثر على رسالة المنظمة وأهدافها.

مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئاته الفرعية، وغير ذلك من المؤتمرات الرئيسية واجتماعات الأمم المتحدة

عام ٢٠٠٤

حضرت المنظمة الاجتماع التشاوري الإقليمي بشأن المرأة الذي استضافته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في تموز/يوليه. وكان الغرض من الاجتماع هو التخطيط لمنتدى المنظمات غير الحكومية بالمؤتمر الإقليمي السابع المعني بالمرأة. وكانت المنظمة عضوا في الفريق العامل المالي الذي وضع استراتيجية جمع الأموال ووضع الميزانية لمنتدى المنظمات غير الحكومية. وكانت المنظمة أيضا عضوا في لجنة صياغة تقرير الاجتماع التشاوري. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثلون عن المنظمة المؤتمر الإقليمي الأفريقي السابع المعني بالمرأة. وكان هذا المؤتمر بمثابة العملية التحضيرية الإقليمية الأفريقية للاستعراض العالمي لمؤتمر بيجينغ بعد مضي عشر سنوات. وفي المؤتمر، قامت المنظمة بدور الميسّر لمنتدى قيادة المرأة الشابة. وهدف الحوار إلى تقييم احتياجات الشابات فيما يتصل بالقيادة وإلى تقديم توصيات عملية لإعلان المنظمات غير الحكومية. وقد دعت المنظمة، مع غيرها من المنظمات النسائية والناشطين، إلى ما يلي في الإعلان: الإهابة بالدول أن تحترم وتحمي استقلال المرأة وسلامتها البدنية وحقها في الاختيار؛ وعقد مؤتمر دائم يكون مستقلا عن العمليات الحكومية الدولية الإقليمية لتقييم التحديات التي تواجه حركة المرأة الأفريقية؛ وتصديق جميع دول الاتحاد الأفريقي على البروتوكول الخاص بحقوق المرأة من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا وتطبيقها له. وتكتسب هذه الوثيقة أهمية كبيرة لكونها الوثيقة الوحيدة الصادرة عن أفريقيا التي تضع الإطار لتفسير وإعمال حقوق المرأة، ولكونها من الإسهامات الرئيسية للحكومات الأفريقية في مرحلة ما بعد مؤتمر بيجينغ.

عام ٢٠٠٥

أُجري في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة استعراض شامل لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ، وذلك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وواصلت المنظمة الدعوة إلى وضع برنامج للمنطقة لتذكير حكومات القارة الأفريقية بالتزامها بالتصديق على البروتوكول الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، باعتباره خطوة هامة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ.

كما عملت المنظمة على كفالة المراعاة الكاملة في المداولات للاحتياجات التي حُددت في العمليات التحضيرية على الصعيد الإقليمي الأفريقي.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو وكالاتها المتخصصة

في عام ٢٠٠٣، اشتركت المنظمة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنظيم حلقة عمل عن قيادة التحول في نيجيريا، وذلك إدراكا منها لأنه لا ينبغي لبرنامج المنظمة الرئيسي، وهو معهد القيادة للمرأة الأفريقية، أن يهدف إلى إحداث تحول في حياة فرادى النساء فحسب، بل وفي حياة أهالي مجتمعاتهن المحلية.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف المتفق عليها دوليا

عام ٢٠٠٣

بذلت المنظمة جهدا كبيرا، مع غيرها من المنظمات النسائية، لكفالة أن يكون مشروع البروتوكول الخاص بحقوق المرأة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا جاهزا ليتم إقراره في اجتماع رؤساء الدول في الجمعية الثانية للاتحاد الأفريقي في مابوتو في الفترة من ٤ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقامت المنظمة بجمع آراء منظمات المجتمع المدني بشأن مشروع الوثيقة الأصلي. وقامت المنظمة، مع غيرها من المنظمات النسائية، بممارسة الضغط على الحكومات واضطلعت بحملات ناجحة لإعادة فتح مناقشة البروتوكول في الاتحاد الأفريقي. وشاركت المنظمة في اجتماع نظمته منظمة المساواة الآن في أديس أبابا لتجميع مختلف الردود الإقليمية والوطنية على الوثيقة الأصلية في رد موحد. وساهمت المساعدة التقنية ووثيقة الضغط في إحداث تحسن كبير في مواقف الحكومات إزاء مشروع البروتوكول استعدادا لاجتماع الخبراء في الاتحاد الأفريقي. وتُوجت نتائج هذه الجهود باعتماد اجتماع الخبراء لصيغة أفضل بكثير لمشروع البروتوكول، اعتمدها اجتماع الخبراء نهائيا في آذار/مارس واعتمدها رؤساء الدول في قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في مابوتو في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وعكفت المنظمة منذ ذلك الحين على ممارسة الضغط على الدول الأعضاء لتصدق على البروتوكول.

عام ٢٠٠٤

حضرت المنظمة، التي هي عضو في ائتلاف إقليمي من ١٤ منظمة (ائتلاف التضامن من أجل المرأة الأفريقية) يعمل من أجل التصديق على البروتوكول الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اجتماعا للجنة التوجيهية للائتلاف في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي منتدى المنظمات غير الحكومية الذي استضافته مبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا للنهوض بالمرأة، كانت المنظمة عضوا في فريق صياغة الإعلان الختامي للمنظمات غير الحكومية. ونجحت الجهود التي اضطلعت بها المنظمة مع غيرها من المنظمات النسائية الأفريقية والناشطين للدعوة إلى إدراج موضوع المسائل الجنسانية كبند ثابت في جدول أعمال الدورات العادية لاجتماعات رؤساء دول الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، أعلن رؤساء الدول في تموز/يوليه ٢٠٠٤ التزامهم بتقديم تقارير عن التقدم الذي يحرزه بلد كل منهم في التصدي لعدم المساواة بين الجنسين. وعُهد لمديرية المرأة والمسائل الجنسانية والتنمية بمهمة تصميم الشكل الذي ستقدّم به التقارير. وفي إطار هذه العملية، دعيت المنظمة، مع غيرها من المنظمات النسائية الإقليمية والوطنية، لتقديم إسهامات في تصميم آلية فعالة لتقديم التقارير والرصد.

عام ٢٠٠٥

في أيلول/سبتمبر انضمّت المنظمة إلى ما يربو على ٤٠ منظمة غير حكومية أخرى ومفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية في أديس أبابا لمناقشة استراتيجيات إدماج البروتوكول في القوانين المحلية وتطبيقه. وترأست المنظمة عددا من جلسات الاجتماع.

وإضافة إلى هذه الأنشطة، واصلت المنظمة تشغيل معاهد التدريب في مجال القيادة للمرأة الأفريقية، التي هي بمثابة برنامجها الرئيسي، في القارة والمملكة المتحدة. وخلال هذه الفترة، تم تدريب ٣٠٠ امرأة بواسطة معاهد التدريب الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في المملكة المتحدة وأوغندا وزمبابوي وكينيا وسيراليون.

٢ - الرابطة الكوبية للأمم المتحدة

(المركز الخاص؛ ١٩٩٩)

الرابطة الكوبية للأمم المتحدة، ذات السجل الممتد لستين عاما من العمل المتواصل في مجال الترويج لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها، هي عضو في الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة وفي لجنته التنفيذية، كما أنها تنتسب إلى إدارة شؤون الإعلام؛ وهي تقوم حاليا بالتحضير لتجديد عضويتها في مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة. وتتمتع منظمتنا بمركز المكتبة الوديعة لمكتبة الأمم المتحدة (مكتبة داغ همرشولد).

وقد اتّخذ النشاط المهني لكياننا المؤسسي اتجاها صعوديا، ووثّق هذا الكيان روابطه بقطاع أوسع نطاقا في المجتمع المدني. واتسمت هذه الفترة بالعمل الدؤوب والمثمر، لا من حيث إنجاز المهام المقررة في الخطط التي أقرتها الجمعيات العامة للرابطات فحسب، بل ومن حيث التوصل إلى تعريف أدقّ لمجالات عملنا وتبنّي نهج أكثر ملاءمة لهذه المجالات، علاوة على تحقيق قدر أكبر من التماسك في أعمال اللجان والأفرقة المتخصصة المعنية بمواضيع بعينها.

كما زاد عدد أعضائنا وحجم مشاركة الأعضاء في جميع الأنشطة. وقد وثّقنا صلاتنا بالرابطات المماثلة في المنطقة وباللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة منذ انضمامنا إلى هذه اللجنة أثناء الجمعية العامة السابعة والثلاثين التي عقدت في برشلونة، إسبانيا، عام ٢٠٠٣.

وكان افتتاح موقعنا الشبكي حدثا في غاية الأهمية، فهو لا ريب أداة ذات أهمية عظمى لتوسيع تغطيتنا بحيث نصل إلى جمهور أكثر تنوعا، ولإعلام الجمهور بموقفنا وما نضطلع به من عمل دفاعا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وكان أداء الأفرقة العاملة المعنية بالتصحر وتغير المناخ والبيئة جديرا بالثناء وقد نتجت عنه معرفة أفضل بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها كوبا.

كما نود أن نسلط الضوء على العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المُشكل لتقييم التعديلات التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة في إطار الإصلاح الإداري للأمم المتحدة، إلى جانب مشاركة رابطتنا، بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية الكوبية الـ ٢٦، في الجلسة التي دعا رئيس الجمعية العامة إلى عقدها لتحليل تلك التعديلات.

وقد أعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ ”عاما لإحياء ذكرى محاربة الرق وإلغائه“، وقد أقامت رابطتنا ومعها فريق عمل من المنظمات البارزة في الثقافة الوطنية الكوبية برنامجا حافلا بالأنشطة احتفالا بمرور قرنين على ثورة هايتي ومرور ١٥٠ عاما على مولد خوان غوالبرتو غوميز، الشخصية الوطنية الكوبية المعروفة.

الحلقات الدراسية الدولية

- التنمية في عالم بلا جوع: تحديات القرن الحادي والعشرين، ١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣.
- العالم في القرن الحادي والعشرين: التحديات والآمال، ١١-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤.

- سكان العالم في القرن الحادي والعشرين: المعضلات والتطورات. (اشترك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع مؤسسات أخرى)، ١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

الأنشطة الدولية

- المشاركة في الدورات ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ للجنة التنفيذية. وتعذرت المشاركة في الدورتين ١٨٧ و ١٩٢ نظرا لصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول.

- المشاركة في جلسات الجمعية العامة الخاصة بالمجتمع المدني التي عقدت في نيويورك، حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

- المشاركة في الاجتماع الذي عقد في غواتيمالا لافتتاح شبكة البرنامج المواضيعي الخاص بالحراجة الزراعية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

- المشاركة في الاجتماع الإقليمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في ريو دي جانيرو، ٦-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

- المشاركة في المؤتمر الدولي المعنون ''المجتمع المدني والتصحر''، في مونبيلييه، بفرنسا. وقد وجّه المنظمون الدعوة لمنظمتنا للمشاركة في المؤتمر، ومثّلها فيه خبيرها المكلف بهذا الموضوع، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الأنشطة المقامة للاحتفاء بمناسبات خاصة

- تشكيل لجنة للترويج للأنشطة التي تقام للاحتفاء بعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- إقامة نشاط للاحتفاء باليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

- إقامة مسابقة لإحياء الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

- عقد مؤتمر بمناسبة الذكرى الحادية والستين لإنشاء الأمم المتحدة بعنوان ''كوبا ومنظمة الأمم المتحدة: ٦١ عاما من العلاقات المثمرة''، وحلقة نقاش شارك فيها

السيد فرانسيسكو أرياس ميلاس، ممثل برنامج الأغذية العالمي في كوبا، والدكتور داغمار غونزاليز من وزارة الاستثمار الأجنبي والتعاون الدولي، وشخصيات بارزة أخرى، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

- إقامة مناسبة عند نصب ''خوسيه مارتي'' التذكاري احتفالا بيوم الأمم المتحدة بمشاركة رئيس البرلمان الكوبي ووزير الخارجية وشخصيات بارزة أخرى في الحكومة الكوبية وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في كوبا وأعضاء الهيئات الدبلوماسية، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

- إقامة نشاط ثقافي رفيع المستوى في المسرح الوطني بمناسبة عام الأمم المتحدة، بمشاركة شخصيات ومؤسسات كوبية بارزة من الوسط الفني والثقافي، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

أنشطة أخرى

- المشاركة السنوية في حفل توزيع جوائز مسابقة الفنون التشكيلية للأطفال بعنوان ''منجزات برنامج الأغذية العالمي'' التي ينظمها برنامج الأغذية العالمي في كوبا وقصور الثقافة الكوبية. وشارك في هذه الأنشطة مسؤولون بارزون من برنامج الأغذية العالمي وشخصيات مرموقة من المؤسسات الكوبية.

- تنظيم الدورات الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة لنموذج الأمم المتحدة في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وقد تركت أنشطتها أثرا كبيرا لحسن نوعيتها وأهميتها، وذلك بمشاركة أساتذة وطلاب من الجامعات المكسيكية والكوبية. وقد شاركت رابطة الأمم المتحدة للجمهورية الدومينيكية في دورة عام ٢٠٠٥.

- إقامة احتفال في هافانا بمناسبة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، ولا سيما الجزء الخاص بالمنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمال المؤتمر، وهي مناسبة تطلّبت منا الاضطلاع بجهد تنظيمي هام، ٢٥ آب/أغسطس - ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

- عقد لقاءات سنوية بين المنظمات غير الحكومية الكوبية وأعضاء الهيئات الدبلوماسية لإطلاعهم على أعمال هذه المنظمات. وقد شاركت في هذه المناسبات المنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في كوبا.

- إقامة حفلات استقبال بمناسبة انعقاد الذكرى السنوية السادسة والخمسين إلى الستين لإنشاء الرابطة بمشاركة ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في كوبا، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وشخصيات كوبية بارزة في مجالات الثقافة والفنون والصحافة.

- اجتماع السيدة سوزان ماكديد، الممثلة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا بالرابطة، وقد أتاح لنا هذا اللقاء الفرصة لتوثيق علاقتنا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدنا، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

- عقد مؤتمر صحفي للسيدة ميرتا كولارد والسيد فرانسيسكو أرياس ميلاس، ممثلي برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على التوالي، لتقديم معلومات عن برامج ومشاريع التعاون التي تضطلع بها هاتان الوكالتان وغيرهما من الوكالات الأعضاء في اللجنة المعنية بالاحتفال يوم الأغذية العالمي، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

- قيام مركز إعداد الوثائق التابع لنا بتحرير عدد من النشرة البيبليوغرافية السنوية خُصص للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة، ويقيم المركز تبادلات مستمرة مع مراكز الأمم المتحدة الإعلامية في المكسيك وكوبا والجمهورية الدومينيكية.

وليس هذا سوى ملخص موجز للمعلومات المتصلة ببعض من الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها الرابطة منذ تقديم آخر تقاريرها التي تشمل أربع سنوات.

٣ - مركز الدفاع عن حقوق الإنسان

(المركز الخاص؛ ٢٠٠٣)

الجزء الأول - مقدمة

أُنشئ مركز الدفاع عن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ ويوجد مقره في أثينا. وهو منظمة ترمي، وفقاً لنظامها الأساسي، إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في اليونان ومنطقة البلقان ومنطقة البحر المتوسط ومناطق أخرى. ويشمل مجال عملها الرئيسي تقديم المعارف العملية المتعلقة بحقوق الإنسان والتوعية والتدريب والتعبئة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان إضافة إلى تقديم المساعدة والحماية للأشخاص الذين ينتمون للفئات الاجتماعية الضعيفة بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر. وقد زاد حجم الموارد التمويلية الواردة إلى المنظمة من خلال ما يقدمه الفنانون من تبرعات بأعمالهم الفنية أو ما تهبه

المعارض المنظمة لدعم أعمالها. وتشكل المبيعات السنوية للأعمال الفنية المتبرع بها منذ عام ٢٠٠٣ مصدراً هاماً للتمويل.

مجالات الأنشطة الموسعة: مع أن أهداف المنظمة وغاياتها الواسعة إضافة إلى أنشطتها لا تزال إلى حد كبير هي نفسها الواردة في الوثيقة المقدمة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، فقد وسعت المنظمة نطاق عملها في بلدان جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية. وعززت المنظمة كثيراً تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في تلك المنطقة ووسعت نطاق عملياتها بالانتقال من المستوى الوطني إلى الإقليمي أو الدولي، ولا سيما مع إنشاء شبكة ''أريادني'' لمكافحة الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية بمبادرة من المنظمة.

الجزء الثاني – مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

'١' المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو في المؤتمرات الرئيسية واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

قامت المنظمة بتنظيم اجتماع موازي للمنظمات غير الحكومية/نشاط جانبي في إطار الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة بشأن موضوع التعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات (نيويورك، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦)، بالتعاون مع البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية اليونانية. ونوقشت أهمية التعاون الإقليمي وقدمت مقترحات في سياق عمل شبكة أريادني. وأدلى ببيانات كل من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ورئيسة المنظمة ورئيس البعثة في مكتب اليونان التابع للمنظمة الدولية للهجرة ونائب رئيس المنظمة غير الحكومية المركز الدولي للمرأة ''لاسترادا – أوكرانيا''. وشارك أيضاً أحد أعضاء المنظمة في الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة (نيويورك، ٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦).

'٢' مبادرات المنظمة المضطلع بها لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية

شاركت المنظمة جنباً إلى جنب مع ٢١ منظمة أخرى من المنظمات غير الحكومية اليونانية في ندوة أهداف الألفية للأمم المتحدة والمجتمع المدني التي تمخضت عن صياغة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة للأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (أثينا، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) الذي جرى تعميمه على أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وقُدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (E/2005/NGO/28).

”٣“ الأنشطة المنفذة لدعم المبادئ العالمية

احتفلت المنظمة باليوم الدولي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣ بتنظيم نشاط بعنوان الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان الذي نُظم برعاية بلدية أثينا وعرضت فيه لوحة رسمها فنان يوناني مشهور خصيصاً لمناسبة حقوق الإنسان وقُدمت كتبرع لدعم أعمال المنظمة. وضم المتحدثون باحثين وأكاديميين وممثلين لمنظمات غير حكومية؛ وحظيت المناسبة بإقبال واسع من الناس.

ويواصل برنامج أولومبيا السنوي لحقوق الإنسان نشاطه، وهو برنامج تنظمه المنظمة منذ عام ٢٠٠٠. ويرمي البرنامج، الذي يُعد بالتعاون مع مجلس أوروبا ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، إلى توفير المعارف العملية المتعلقة بحقوق الإنسان وإقامة علاقات تعاون إقليمي من أجل العمل على نحو مشترك مع منظمات غير حكومية أخرى في منطقة البلقان. ويستهدف هذا الحدث السنوي الشباب مثل طلاب الجامعات وممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين والمهنيين من الشباب.

وعُقد اجتماع برنامج أولمبيا السنوي الرابع لحقوق الإنسان بشأن موضوع المهاجرين واللاجئين (نافبليون، اليونان، ١-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) وشارك فيه ٣٥ شاباً من منطقة البلقان. وضم المتحدثون ممثلين من مجلس أوروبا والأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وصدرت مداولات البرنامج في كتاب من ٢٨٩ صفحة بعنوان ”*Olympia IV: Human Rights in the 21st Century: Migrants and Refugees*“ (Ant. Sakkoulas Publishers, 2004).

وركز برنامج أولمبيا السنوي الخامس لحقوق الإنسان على الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية (أثينا، ٢٢-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) واتخذ شكل مائدة مستديرة في إطار حلقة عمل. وكان الهدف منه هو بحث حالة الاتجار بالبشر في المنطقة ومناقشة اقتراح المركز الذي يقضي بإنشاء شبكة إقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر على مستوى المنظمات غير الحكومية. وحضر الاجتماع خبراء من ١٨ منظمة غير حكومية من ١٢ بلداً في المنطقة وممثلون للمنظمة الدولية للهجرة وللمفوضية ومراقبون من سفارات أجنبية ووزارات يونانية. وخلص الاجتماع إلى أنه ينبغي إنشاء شبكة إقليمية للمنظمات غير الحكومية من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة.

وجاء برنامج أولمبيا السنوي السادس لحقوق الإنسان كمتابعة للبرنامج الخامس المتعلق بإنشاء شبكة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (أثينا، ٧-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) وشاركت فيه ١٨ منظمة غير حكومية من ١٢ بلداً ومراقبون من وزارات يونانية وسفارات

أجنبية. وأعلنت حلقة العمل الإنشاء الرسمي لشبكة أريادني لمكافحة الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية من خلال اعتماد نظامها الأساسي وإنشاء موقعها على شبكة الإنترنت (www.ariadnet.net). وتتمثل رسالة الشبكة في إقامة علاقات تعاون وثيق ومنسق فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد واستهلال علاقات تعاون ثلاثية فيما بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية وتوحيد القوى لمكافحة الظاهرة في المنطقة. ويبلغ عدد أعضاء شبكة أريادني ١٧ منظمة غير حكومية من ١٢ بلداً وهي (ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا وكوسوفو (صربيا) وكرواتيا ومولدوفا واليونان) وعُيّن المركز كمنسق للشبكة.

وبعد إنشاء شبكة أريادني رسمياً، قام الأعضاء بتنفيذ مشروعهم المشترك الأول المعنون تسجيل الحالة الفعلية للاتجار بالبشر في جميع البلدان الأعضاء/البلدان. وصيغت تقارير وطنية على أساس بحوث شاملة أجراها خبراء من المنظمات غير الحكومية/البلدان الأعضاء بالتعاون مع الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى، وتضمنت معلومات عن الإطار القانوني والثغرات القانونية القائمة وأوجه الخلل في هذا المجال والمشاكل التي تطرحها مواجهة تلك الظاهرة إضافة إلى أفضل الممارسات وعمليات تقييم الاحتياجات والتوصيات فيما يتعلق بتحسين الحالة. ونُظمت حلقتان للعمل لدعم تنفيذ هذا المشروع (واحدة في تيسالونيكي، اليونان، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وأخرى في تيرانا، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) بمشاركة أعضاء الشبكة لتقييم التقدم المحرز في المشروع ومناقشة مسائل التعاون. وأسفر المشروع عن إصدار ١٤ منشورا: واحد منها بالانكليزية عنوانه *Combating Human Trafficking: Problems and Prospects* (٢٧٢ صفحة Ant. N. Sakkoulas –Publishers, Athens 2007) و ١٣ منشورا (يتراوح عدد صفحات كل منها بين ٢٥٠ و ٣٠٠ صفحة) باللغات المحلية للأعضاء (١٢ بلداً زائداً كوسوفو). واستهل المشروع المشترك الثاني لشبكة أريادني، وهو قيد التنفيذ حالياً، في عام ٢٠٠٦ في إطار حلقة عمل تيرانا التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وهو يرمي إلى متابعة تسجيل الحالة (المنشورات) عن طريق اعتماد خطة عمل متكاملة واستهلال مشاريع مشتركة جديدة بشأن الأولويات التي يحددها شركاء الشبكة.

والمنظمة هي أحد الأعضاء المؤسسين للشراكة الإنمائية لتعزيز المساواة في الحقوق للأشخاص المتجر بهم، وهي مشروع أُنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في أثينا، وقد أُعد في إطار مبادرة الجماعة الأوروبية تحت عنوان *EQUAL*، ويرمي إلى مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز في سوق العمل. وتشارك المنظمة بنشاط إلى جانب ١٢ منظمة غير

حكومية يونانية أخرى في خطة العمل المعنونة *ILAEIRA*، وهي خطة تشغيلية ومشتركة فيما بين الدوائر على المستوى الوطني وعبر الحدود الدولية، استُهلت في عام ٢٠٠٦ ونفذتها الشرطة اليونانية والاتحاد الأوروبي و ٢٢ بلداً من أوروبا لمكافحة الاتجار بالبشر، بهدف وضع إجراءات متزامنة وتنسيقها في جميع البلدان المشاركة. وتشارك المنظمة بانتظام في اللجنة اليونانية الخاصة المشتركة فيما بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر والمسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية (القانون رقم ٢٠٠٢/٣٠٦٤)؛ ويشارك في هذه الاجتماعات أمناء عامون من ثماني وزارات مختصة وممثلون لمنظمات غير حكومية عددها ١٨ منظمة. ونظمت المنظمة، بالتعاون مع منظمة العفو الدولية ورابطة محامي أثينا، مؤتمراً عنوانه المحكمة الجنائية الدولية (أثينا، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤). وضم المتحدثون أكاديميين وباحثين من جامعة أثينا.

وشارك الأمين العام للمنظمة في مائدة مستديرة نظمتها المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب (أثينا، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). وناقش خبراء في مجالي العنصرية وكره الأجانب تقرير المفوضية عن اليونان بهدف تحسين الحالة في اليونان في هذا المجال.

وفي عام ٢٠٠٤، قامت اللجنة الوطنية اليونانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بترشيح المركز لجائزة اليونسكو للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤.

٤ - الحركة اليابانية للتصالح

(المركز الخاص؛ ١٩٩٩)

الجزء الأول - مقدمة

١' أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف الحركة اليابانية للتصالح نيهون يوبو - كاي إلى إحلال السلام في العالم من خلال طرق تنبذ العنف. وترعى الحركة اجتماعات مناقشة مواضيع حفظ السلام، وتعقد في عدة مدن يابانية محاضرات شهرية عن صنع السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الحركة اجتماعات لجمعية عامة سنوية في عدة أماكن من البلد وترسل وفودا عنها إلى المؤتمرات التي تعقدها الهيئات الأخرى. وتتعاون الحركة مع المجلس المسيحي الوطني في اليابان وجهات أخرى وتعمل نحو إحلال السلام من خلال عدة أنشطة تنبذ العنف.

'٢' التغييرات التي كان لها أثر كبير في المنظمة

يرد في النظام الأساسي الذي قُدم في البداية إلى الأمم المتحدة أن الحركة تقصر شرط الانضمام إلى عضويتها على المسيحيين ولا تمنح لغيرهم سوى مركز صديق الجمعية. وقد نُقح النظام الأساسي في الجمعية العامة لعام ٢٠٠٥ للسماح لغير المسيحيين بنيل العضوية الكاملة. ووفقا لهذا البند المعدل، لن يكون هناك أي فرق بين الأعضاء المسيحيين وغير المسيحيين.

الجزء الثاني – مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي الاجتماعي

١ – المساهمة المتعلقة بمسألة الاسترقاق الجنسي الذي يمارسه العسكريون في وقت الحرب

أوفدت الحركة ممثلين عنها يقودهم ممثلها الرئيسي في جنيف لدى الأمم المتحدة، البروفوسور اتسورو توتسوكا، إلى اجتماعات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان كالدورتين الخامسة والخمسين والثامنة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (٢٨ تموز/ يوليه – ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ و ٢٦ تموز – ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، و ٢٥ تموز/يوليه – ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ و ٧-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦).

ومن بين المساهمات الرئيسية التي قدمتها الحركة إلى اللجنة الفرعية المذكورة، تقديمها لمعلومات جديدة بشأن ممارسة اليابان في وقت الحرب للاستعباد الجنسي للمرأة من قبل العسكريين تحت مسمى ''نساء المؤانسة''، وكانت للحركة بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى معنية، تدخلات شفوية وبيانات خطية (E/CN.4/Sub.2/2003/NGO/46 و E/CN.4/Sub.2/2004/NGO/28 و E/CN.4/Sub.2/2005/NGO/35) قدمتها إلى اللجنة الفرعية التي استجابت لتوصياتها بأن اعتمدت قرارات بشأن ''الاغتصاب المنهجي والعبودية الجنسية والممارسات الشبيهة بالرق''.

ويسر الحركة أن تضيف إلى ذلك أن الشابات من نساء اليابان ساهمن في أعمال اللجنة الفرعية. ففي عام ٢٠٠٤ مثلا، كان للسيدة يوريكو يابو، وهي طالبة من جامعة ريكوكو، مداخلة شفوية عن إقامة العدالة أدلت بها أمام تلك اللجنة الفرعية في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ بصفتها ممثلة للحركة. وأشارت في مداخلتها تلك إلى أن قلة اتجاه تفكير الكثير من المنظمات اليابانية الكبيرة في المسؤوليات عما ارتُكب باسم اليابان في الحرب قادت

إلى استمرار تمسك القادة السياسيين اليابانيين بنفس مواقف ما قبل الحرب (E/CN.4/Sub.2/2004/SR.21، الفقرات ٨٨-٩٠).

٢ - المساهمة في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والحقوق السياسية

وتعمل الحركة وتدفع داخل الأمم المتحدة باتجاه تحقيق تصديق اليابان على البروتوكول الاختياري الأول للعهد باعتباره سيحسن كثيرا حالة حقوق الإنسان في اليابان.

وبمناسبتي اجتماعي اللجنة الفرعية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، تعاونت الحركة مع عدة محامين من نقابة محامي أوساكا مثلوا رابطة نقابات المحامين في اليابان وزارت معهم الموظفين المسؤولين عن حقوق الإنسان في مفوضية حقوق الإنسان. وقدمت الحركة والرابطة إلى المفوضية معلومات تتعلق بحالة حقوق الإنسان، وبخاصة إقامة العدالة، وأعربتا عن أسفهما لأن محكمة اليابان العليا لم تكن تحركت لتنفيذ القوانين الدولية لحقوق الإنسان كالعهد الدولي الخاص وأعلنتا أنهما توصيان بقوة المفوضية بأن تشير على الحكومة اليابانية بالتصديق على البروتوكول الاختياري الأول للعهد على سبيل الأولوية.

وفي عام ٢٠٠٤، حققت مساعي الحركة فتحا تواصل طوال خمس سنوات. فقد نجح ممثلها الرئيسي في جنيف، البروفوسور اتسورو توتسوكا في اغتنام فرصة أن يقابل شخصيا في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤ السيدة لويس أربور، المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وكان يتصرف في تلك المناسبة بوصفه ممثلا للسيد تسوتومو هاتا، رئيس وزراء اليابان السابق، عضو مجلس النواب، ورئيس رابطة أعضاء الدايت الياباني للتعاون مع أنشطة حقوق الإنسان للأمم المتحدة ويريد إبلاغ السيدة أربور رسالة من السيد هاتا يدعوها فيها إلى زيارة اليابان. وقد اغتنم السيد توتسوكا الفرصة واصطحب معه إلى مكتبها عدة ممثلين عن رابطة نقابات المحامين بعد أن أذنت له بذلك. وبذلك تكون المنظمتان غير الحكوميتين قد وفقتا أخيرا في الالتقاء مباشرة مع المفوضة العليا وأمكنهما تقديم معلومات بشأن الحالة المتعلقة بتنفيذ العهد على المستوى المحلي في اليابان.

وقد أثمر نجاح هذه المساعي عن قيام السيدة أربور بزيارة إلى اليابان من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٣ - المساهمة في خدمات رعاية الطفل لمكتب الأمم المتحدة في جنيف

بناء على مشورة من البروفوسور توتسوكا، عملت السيدة يوشيكو بيرك، رئيسة منظمة ميكادج الدولية لما قبل المدرسة في كوبي وبضعة طلبة من جامعة ريوكوكو يمثلون الحركة، من أجل إنشاء خدمات لرعاية الأطفال لفائدة مكتب الأمم المتحدة في جنيف حيث

التحق أولئك الطلبة باجتماعات اللجنة الفرعية للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وبغية دعم هذه الأنشطة، نظمت لجنة المرأة التابعة للحركة حملات لجمع الأموال لتغطية أجزاء كبيرة من نفقات سفر الذين شاركوا في اجتماعات اللجنة الفرعية. وفي ٢٠٠٤، قامت السيدة اكيكو كووبارا، وهي طالبة من جامعة ريوكوكو والسيدة بيرك ببحث استجوبتا فيه العديد من المشاركين في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف خلال دورة اللجنة الفرعية فيما يتعلق بالحاجة إلى رعاية الأطفال في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي عام ٢٠٠٥، نشرت نتائج بحثها في ورقتها باليابانية (هوغاكو – رونسيو: غاكوساي – رونسيو، صدرت عن جامعة ريوكوكو، المجلد ٣٤، آذار/مارس ٢٠٠٥، الصفحات ٥٩٩-٦١٣) وقدمت عنها السيدة بيرك تقريرا إلى اللجنة. وكانت السيدة بيرك قدمت في اجتماعي اللجنة الفرعية المعقودين في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ مداخلة شفوية باسم الحركة حثت فيها الأمم المتحدة والحكومات المعنية على النظر في إنشاء خدمات لرعاية الطفل في مكتب جنيف واستشهدت فيها بنتائج البحث الذي أجرته السيدة كوابارا. وهذا ما أثار اهتماما لدى المشاركين ونشرته جرائد يومية محلية عديدة في اليابان.

٤ – المساهمة في المسائل الأخرى التي تشمل الإصلاح في الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٣، قدمت الحركة بيانا خطيا بشأن ''الاحتجاز التعسفي والحالات الأخرى لملتمسي اللجوء في اليابان'' (E/CN.4/Sub.2/2003/NGO/45) عن طريق المرحوم السيد توشيو كنيكو، المحاضر في جامعة كوبي غاكوين. وكانت للطالبة يوكي ناكاي من جامعة ريوكوكو، ممثلة الحركة، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣، مداخلة شفوية عن منع التمييز. وحثت فيه الحكومة اليابانية على إخلاء سبيل معتقلين في مركز لاحتجاز الأجانب، هما السيد ياناغي تاكييو والسيد لي بون، الطالبان الجامعيان في اليابان (E/CN.4/Sub.2/2003/SR.19، الفقرتان ٢٠ و ٢١). ويسر الحركة أن تعلن بأنه قد تم في وقت لاحق الإفراج عنهما.

وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قدمت الحركة بعض المقترحات التي عرضها البروفيسور توتسوكا في مداخلة شفوية في الاجتماع الأخير الذي عقدته للجنة الفرعية في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن دور الخبراء في المستقبل.

٥ – المشاركة في الاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

شاركت بعض النسوة الأعضاء في الحركة في الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك، في الفترة من ٣ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، والدورة السابعة

والأربعين المعقودة في الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، ومن ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ ومن ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٥ - المؤتمر العالمي الأوكراني

(المركز الخاص؛ ٢٠٠٣)

الجزء الأول - مقدمة

'١' أهداف المنظمة ومقاصدها هي إقامة شبكة دولية من المنظمات الأعضاء التي تهتم بدعم وتعزيز القومية والروح واللغة والثقافة الأوكرانية وإنجازات الأوكرانيين في جميع أنحاء العالم، والحفاظ على هذه الشبكة، وتنسيق أنشطة المنظمات الأعضاء، وتشجيع التنمية المدنية للأوكرانيين في بلدان إقامتهم بغية تعزيز التزامهم تجاه الديمقراطية والحرية لجميع أمم الأرض، ودعم حقوق جميع الأوكرانيين استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتدخل لدى الحكومات و/أو المؤسسات غير الحكومية لحماية حقوق الأوكرانيين في جميع أنحاء العالم.

ويتمثل المجال الرئيسي لعمل المنظمة في توفير سبل التواصل بين حوالي ٢٠ مليون شخص من أصل أوكراني يقيمون خارج أوكرانيا. ويزور موظفون في المؤتمر العالمي الأوكراني بشكل دوري مختلف الجاليات الأوكرانية بدءا من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا، ووصولا إلى أقاصي الاتحاد الروسي وأستراليا. وتعقد المنظمة مؤتمرات عن مواضيع علمية وتثقيفية، وقضايا حقوق الإنسان والحقوق المدنية، والديمقراطية وبناء الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى المنظمة لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الجاليات الأوكرانية، وأحيانا إلى الجاليات غير الأوكرانية، في جميع أنحاء العالم، بما فيها أوكرانيا، وتنسيق أنشطة الشباب والمؤسسات التعليمية الأوكرانية، كما تعمل المنظمة مع اللجنة الأولمبية الدولية، فضلا عن اللجنة الأولمبية الوطنية لأوكرانيا في تهيئة خدمات التدريب في المجال الرياضي، وما إلى ذلك.

'٢' وفيما لم تتغير أهداف المؤتمر ومقاصده العامة، فضلا عن طبيعة أنشطته، عما ورد في التقرير المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، فقد وسّع المؤتمر نطاقها إلى أفريقيا، وعلى وجه التحديد، إلى موازمبيق.

الجزء الثاني – مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حصل المؤتمر بشكل رسمي على المركز الاستشاري بصفته منظمة غير حكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. واستمر المؤتمر، منذ ذلك الحين، في تعيين أكبر عدد ممكن من الممثلين والعمل من خلالهم لدى مكتب الأمم المتحدة في نيويورك، وتعيين ممثل أو اثنين لدى مكتبها في فيينا والعمل من خلالهما.

وابتداء من ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفي كل عام بعد ذلك، ظل ممثلو المؤتمر لدى الأمم المتحدة البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة يساعدون في تنظيم سوق خيرية بمناسبة الذكرى السنوية لكارثة تشيرنوبيل في مقر الأمم المتحدة، ويُخصص ريعها لمساعدة ضحايا تشيرنوبيل.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، التقى ممثلو المؤتمر لدى الأمم المتحدة بالممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة وبمساعديه لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الاحتفال الذي سيُقام في الأمم المتحدة بالذكرى السنوية للمجاعة الكبرى التي اجتاحت أوكرانيا في الفترة بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، ولفتح قنوات الاتصال على المدى الطويل. وجرى تناول مجالات النشاط المحددة التالية في الأمم المتحدة، خصيصا من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة الدولية للهجرة، وهي: العمال المهاجرون، وتجارة الرقيق، وكارثة تشيرنوبيل، ومرض الإيدز، وتقديم المساعدة إلى دور الأيتام.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وفيما يتصل بالذكرى السنوية السبعين للمجاعة الكبرى لفترة ١٩٣٢-١٩٣٣، أثنى المؤتمر ومنظمة أوكرانية أخرى غير حكومية لدى الأمم المتحدة، هي الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، على الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتصل بالبند ١٧٩(ب) من جدول أعمال اللجنة الثالثة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما قدمتا بيانا عن المجاعة الكبرى لفترة ١٩٣٢-١٩٣٣، ووزعتاه على مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك. وفيما يلي جزء من نص البيان:

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للمجاعة القسرية التي حدثت بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، وكان النظام السوفياتي هو المتسبّب بها، وأودت بحياة أوكرانيين يتراوح عددهم بين ٧ و ١٠ ملايين أوكراني. وتجعل هذه الأرقام وحدها من المجاعة أكبر إبادة جماعية حدثت في العالم. ونحن نكرّم ملايين الأشخاص الذين سقطوا ضحية أبشع جريمة جماعية لم يسبق لإنسان أن ارتكبها ضد إنسان. ويخلص المؤرخون إلى أنه ما من أمة فقدت

خلال القرن العشرين أكثر مما فقدته الأمة الأوكرانية؛ إذ تسبّبت المجاعات وعمليات التطهير العرقية والاضطهاد والحروب مجتمعة، في إزهاق أرواح أكثر من عشرين مليون شخص.

وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وخلال اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة المتعلقة برواندا، ذكر الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة ما يلي: ''لا تنظر أوكرانيا إلى الإبادة الجماعية على أنها مجرد اصطلاح. فلقد مررنا بأوقات عصيبة في تاريخنا؛ إذ شهد هذا القرن وحده مأساة يعجز عنها الوصف، وذلك حينما أُبيد أكثر من ٧ ملايين شخص خلال عامين في مجاعة خُطط لها تخطيطا جيدا. ووقعت هذه الأحداث في بلد كان يُدعى في وقت من الأوقات سلة خبز أوروبا''.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أثناء المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أثار الرئيس الأوكراني هذا الأمر قائلا: ''قبل سبعين سنة، افتعل النظام الاستبدادي السوفياتي مجاعة في أوكرانيا، أودت بحياة ٧ إلى ١٠ ملايين نسمة من مواطنينا. وللأسف لم يستجب العالم لمأساتنا في عام ١٩٣٣. وصدّق المجتمع الدولي الدعاية الكاذبة التي روجها الاتحاد السوفياتي الذي كان يبيع الخبز في الخارج، بينما كان الجوع في أوكرانيا يقتل ١٧ شخصا كل دقيقة. ومن على هذا المنبر، أود أن أناشدكم جميعا بإحياء ذكرى الذين قضوا نحبهم''.

واعتمد برلمان أوكرانيا هذه السنة بيانا بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للمجاعة يكرّم الضحايا ويعتبر ذلك العمل الشنيع إبادة جماعية. كما اتخذت الهيئات التشريعية في الأرجنتين وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية قرارات مماثلة. ولا تزال قرارات أخرى في انتظار اعتمادها.

ومن ثم، واستنادا إلى ما تقدم، ندعو حكومات سائر أعضاء مجتمع الدول العالمي والمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة، إلى الاعتراف بأن مجاعة فترة ١٩٣٢-١٩٣٣ التي أصابت أوكرانيا عمل من أعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الأوكراني، واستحضار ذكرى ٧ إلى ١٠ ملايين بريء قضوا نحبهم فيها.

وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، أصدر المؤتمر بيانا عن الاتجار بالبشر على المستوى العالمي ووزعه على الدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. وعرض المؤتمر الحقائق التالية:

- الأوكرانيات هن أكبر الفئات اتجارا بها في تركيا؛

- الأوكرانيات هن ثاني أكبر الفئات المقيمة على مقربة من القواعد العسكرية الأمريكية في جمهورية كوريا؛
- تمثل النساء من دول رابطة الدول المستقلة نسبة ٧٠ في المائة من اللاتي يُتاجر بهن في إسرائيل؛
- تشكل الأوكرانيات أكبر الفئات الأجنبية التي يُتاجر بها في هولندا؛
- ٧٠ في المائة من الأوكرانيات في بولندا هن من اللاتي جرى الاتجار بهن؛
- تشكل النساء من دول أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة نسبة ٨٠ في المائة ممن يتم الاتجار بهن في ألمانيا. وتشمل الأسواق الأخرى الأكثر اتجارا بالأوكرانيات الدول التالية: اليونان وقبرص وإيطاليا وإسبانيا ويوغوسلافيا والبوسنة والهرسك وهنغاريا والجمهورية التشيكية وكرواتيا والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والصين وكندا واليابان.

وقدم المؤتمر التوصيات التالية إلى البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة:

- تعبئة الإرادة السياسية لمكافحة الاتجار؛
- القيام بحملات وقاية وتوعية؛
- تشجيع ودعم أنشطة المنظمات غير الحكومية؛
- سن تشريعات وطنية تعاقب المتاجرين والجهات التي تيسّر لهم الاتجار؛
- وضع جهود إنفاذ القانون في صدارة الأولويات لاعتقال المتاجرين وإدانتهم؛
- تقديم الخدمات الإنسانية للضحايا والمساعدة على إعادة إدماجهن في المجتمع؛
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتنفيذها، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه؛
- تطوير التعاون الدولي والإقليمي والثنائي مع بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد؛
- التركيز بشكل خاص على الجبهة الجديدة من المتاجرين في أوروبا الوسطى والشرقية.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، سافر رئيس المؤتمر إلى فيينا، حيث التقى بممثلين للبعثة الدائمة لأوكرانيا لدى المنظمات الدولية في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر، كما التقى بالممثل الخاص المعني بمكافحة الاتجار بالبشر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، شارك ممثلو المؤتمر لدى الأمم المتحدة في المؤتمر السنوي السابع والخمسين لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية الذي كان موضوعه الأهداف الإنمائية للألفية: المجتمع المدني يتحرك.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اجتمع رئيس المؤتمر مع كالمان ميتسي، نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودرس ممثلو المؤتمر لدى الأمم المتحدة تقرير اللجنة رفيعة المستوى عن أوكرانيا، وأُرسلت الملحقات للسيد ميتسي في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، شارك ممثل عن المؤتمر لدى الأمم المتحدة في اجتماع عُقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بشأن قضية تجارة الرقيق في نيويورك.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦ سافرت ممثلة المؤتمر لدى الأمم المتحدة إلى أوكرانيا، حيث التقت بممثلين عن المركز الأوكراني لإصلاح التعليم، الذي يتناول قضية تجارة الرقيق. كما التقت بممثلين عن المكتب المحلي للمنظمة الدولية للهجرة في أوكرانيا وسلّمتهم نسخة من كتاب The Natashas الذي ألفه الصحافي الكندي فكتور مالاريك عن تجارة الرقيق، وقد تُرجم إلى اللغة الأوكرانية من أجل تعميمه، وموّله المؤتمر العالمي الأوكراني بشكل جزئي. وبالإضافة إلى ذلك، سافرت عبر أوكرانيا، والتقت بالعديد من المنظمات المحلية التي تتناول هذه القضية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، سافر رئيس المؤتمر إلى روما وفينيسيا ونابولي في إيطاليا، حيث التقى بجاليات كبيرة من المهاجرين الأوكرانيين لمناقشة قضايا الهجرة وتجارة الرقيق. وفي فينيسيا، التقى رئيس المؤتمر بممثلين محليين عن المنظمة الدولية للهجرة لمناقشة هذه القضايا أيضا.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، شارك ممثلو المؤتمر لدى الأمم المتحدة في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كُرّست لإحياء الذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبيل.